



الخطة التشغيلية - 2018



إعداد

السيدة جمانة الهاشم
رئيس الدائرة الادارية وشؤون الموظفين/منسق المشروع
و
السيد بسام جوني
باحث اقتصادي

كانون الثاني 2018

الفهرس

1.....	المقدمة
2.....	1. خطة العمل – لمحة عامة
13.....	2. خطة العمل – تقييم سنة 2018

المقدمة

أنجزت وزارة الصناعة في أوائل شهر أيار من عام 2016 صياغة خطة العمل التنفيذية لرؤيتها التكاملية لمدة أربع سنوات (2016-2020). وضعت هذه الخطة للوزارة وللقطاع الصناعي ثلاث غايات عامة وثمانية أهداف محددة ووضعت خمسة وثلاثين نشاطاً لإنجازها. تركزت هذه الأنشطة على مؤشرات للنجاح وتوزيع للمسؤوليات لتنفيذها مع تحديد للتكلفة إن وجدت.

من أجل إنجاز الخطة التنفيذية يتم العمل على تحويلها إلى خطط تشغيلية سنوية تعتبر خارطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية. فأنجزت الخطة التشغيلية للسنة الأولى حتى نهاية العام 2017 وعليه تم تقييم شامل لمراحل تنفيذها ووضعت الخطة التشغيلية الحالية على أساس هذا التقييم لمتابعة نشاطات عام 2018 والتي بدأ العمل بها إعتباراً من أول كانون الثاني 2018 على مدى أربعة فصول.

تتألف هذه الخطة التشغيلية الطموحة من أربعة وثلاثين نشاطاً مطلوب تنفيذها رغم كل التحديات والظروف بشكل جزئي أو إجمالي في السنة الثانية وأضيف نشاط من العام السابق على أن تستكمل بنوده لدى عودة العمل البرلماني في لبنان وبذلك يصبح العدد الإجمالي للنشاطات خمس وثلاثون، ويصب كل ذلك في خانة تحقيق النتائج المحددة والمرجوة في الخطة الاستراتيجية حيث تم ترقيم قائمة الأنشطة وفقاً لمنهجية التقييم المعتمدة في الخطة الاستراتيجية مع تحديد المراحل التي سيمر بها كل نشاط مطلوب إنجازه. بالتوازي مع مسألة توزيع المهام على الوحدات المختصة في الوزارة وعلى الجهات الخارجية من منظمات ووكالات وشركاء معينين للتشارك في آلية تنفيذ الأنشطة. وحُدثت المؤشرات والنتائج التي يجب تحقيقها قبل نهاية العام الجاري إضافة إلى الموارد والأكلاف اللازمة بالإضافة إلى المدة والمؤشرات الزمنية (بشكل فصلي) لإنجاز كل مرحلة من كل نشاط.

من المتعارف عليه، أنّ الخطة التشغيلية هي الأساس لرفع التقارير والمتابعة، لذلك وضعنا جدولاً مفصلاً لهذه الغاية.

وفي نهاية هذه السنة، ستعمل الوزارة على تقييم النتائج المحققة ومقارنتها بالنتائج المتوقعة بحسب الخطة الاستراتيجية. وفي حال تبين أنّ هنالك فرق بين النتائج المحققة والنتائج المتوخاة، يعرض التقرير أسباب هذا الاختلاف ويُحدّد الإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح المسار. وهذه المسألة مهمة جداً لأنها قد تؤدي إلى إجراء تعديلات في الخطة التشغيلية للسنة القادمة.

بعد إنجاز عملية التقييم ورفع التقرير في نهاية السنة الثانية، يحين موعد إعداد الخطة التشغيلية للسنة الثالثة على أساس الخطة الاستراتيجية وعلى أساس التقرير الثاني مع الأخذ بالإعتبار كلّ التعديلات التي أُجريت على أنشطة الخطة الاستراتيجية طوال مدة التنفيذ حتى نهاية العام 2020.

1. خطة العمل – لمحة عامة

رقم النشاط	النشاط	وصف مقتضب للنشاط (المراحل التي ينبغي اجتيازها هذا العام)	الميزانية الإضافية (التي تدعو الحاجة إليها من أجل اجتياز المراحل هذا العام)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	الوحدة المسؤولة (الداخلية والخارجية)	الفترة الزمنية (2018)			
						الفصل 1	الفصل 2	الفصل 3	الفصل 4
1.1.1	تبسيط إجراءات الترخيص الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقوننة أوضاعها وتوجيهها بالتعاون مع الشركاء (وزارات البيئة والصحة العامة والزراعة والأشغال العامة/التنظيم المدني والشؤون الاجتماعية، نقابة الحرفيين، وجمعية الصناعيين اللبنانيين، وغرف التجارة والصناعة والزراعة).	التشاور مع الصناعيين والحرفيين لتبسيط إجراءات الترخيص توصلًا إلى إقرار مشروع تعديل المرسوم رقم 8018 و المرسوم رقم 5243 و تعميم مضمونها عبر الوسائل الإعلامية المتاحة.	لا ميزانية إضافية	- إقرار مشروع تعديل المرسوم رقم 8018 و المرسوم رقم 5243 لتبسيط إجراءات التراخيص. - تعميم مضمون المرسوم رقم 8018 و المرسوم رقم 5243 عبر الوسائل الإعلامية المتاحة.	مصلحة التراخيص - وزارات الشؤون الاجتماعية، الصحة والبيئة والزراعة والتنظيم المدني ونقابة الحرفيين وجمعية الصناعيين اللبنانيين وغرف التجارة والصناعة والزراعة.	X			
1.1.2	إطلاق ومتابعة مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية والأجنبية والبنك الدولي والبنوك الأوروبية والاتحاد الأوروبي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي ولتقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة).	إطلاق مشاريع مشتركة مع منظمات دولية/إقليمية/حكومية وغير حكومية والحكومات الأجنبية والبنك الدولي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي وتقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة).	- اليونيدو (UNIDO)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - هولندا- النمسا- إيطاليا- اليابان- مصرف لبنان- الاتحاد الأوروبي- بنك الاستثمار الأوروبي- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير - البنك الدولي.	- إقامة مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية الأجنبية والبنك الدولي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي. - تقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة).	مصلحة التراخيص الصناعية + مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية + مصلحة المعلومات الصناعية + المصالح الإقليمية.	X			

رقم النشاط	النشاط	وصف مقتضب للنشاط (المراحل التي ينبغي اجتيازها هذا العام)	الميزانية الإضافية (التي تدعو الحاجة اليها من اجل اجتياز المراحل هذا العام)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	الوحدة المسؤولة (الداخلية والخارجية)	الفترة الزمنية (2018)			
						الفصل 1	الفصل 2	الفصل 3	الفصل 4
1.1.3	مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية لا سيما تكنولوجيا المعلومات، الأعشاب ولوحات التحكم الإلكتروني وتعميمها تبعاً على قطاعات أخرى.	متابعة مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال إقرار مسودة القرار والبدء بالتنفيذ الفعلي للمشروع.	- لاميزانية إضافية - تمويل من الاتحاد الأوروبي.	- إقرار مسودة القرار. - بداية التنفيذ الفعلي للمشروع.	- مصلحة الدراسات الاقتصادية والصناعية الاتحاد الأوروبي	X			
1.1.4	إقرار مشروع قانون الدمج بين المصانع نحو التوسع والتكامل من أجل تفعيل المرسوم المتعلق بتحسين العقاري وتخفيض نسبة الضريبة (من 10 إلى أقل من 5% بأقل تقدير) لتخفيف العبء على الصناعيين.	متابعة إقرار مشروع قانون الدمج بين المصانع عبر القيام بلقاءات مع الجهات المعنية من أجل تنفيذ المشروع وإنجاز المراسلات اللازمة للقانون وتعميمه عبر الوسائل الإعلامية المتاحة.	لا ميزانية إضافية	- تنفيذ مشروع القانون وإنجاز المراسلات اللازمة. - تعميم القانون عبر الوسائل الإعلامية المتاحة.	- مصلحة الدراسات الاقتصادية والصناعية. - وزارة المالية وإدارة الجمارك ومجلس الوزراء ومجلس النواب وجمعية الصناعيين اللبنانيين.	X	X	X	X
1.2.1	رفع مستوى دائرة المدن والمناطق الصناعية في الوزارة إلى مصلحة وتعزيز دورها وإنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة المقترحة (بعلبك - تربل - جليلية و/أو غيرها) والتمتع بتمويل من هولندا وبالتعاون مع اليونيدو.	متابعة العمل على إنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة عبر تأمين تمويل لوضع الدراسات الهندسية من قبل مكتب إستشاري متخصص من أجل إنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة (بعلبك - تربل - جليلية و/أو غيرها - المتين).	- لا ميزانية إضافية - تمويل خارجي عبر اليونيدو والحكومة الإيطالية وقرض من بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي الأوروبي للإنشاء والتعمير وهولندا.	- تنفيذ الدراسات الهندسية لإنشاء المناطق الصناعية المقترحة عبر اليونيدو وبداية العمل على بناء المناطق الصناعية. - بداية عملية انضمام الشركات إلى المناطق الصناعية	- صانعو القرار ¹ ودائرة المدن والمناطق الصناعية + منسق الأنشطة مع اليونيدو. - السفارة الهولندية - مكتب التعاون الإيطالي والسفارة الإيطالية اليونيدو	X			
1.2.2	عقد إجتماعات دورية مع الإدارات والجهات المعنية (إدارات عامة ومؤسسات عامة ونقابات وبلديات) لتطوير البنى التحتية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية.	متابعة التواصل مع الإدارات والجهات المعنية بهدف الحصول على تمويل للمشاريع التنفيذية (Concept notes) التي وضعتها الوزارة والتي تهدف إلى تطوير البنى التحتية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية.	- لا ميزانية إضافية - اليونيدو	- الحصول على تمويل لتنفيذ مشاريع بهدف تطوير البنى التحتية بالتعاون مع الجهات المعنية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية.	- مصلحة التراخيص اليونيدو + جمعية الصناعيين اللبنانيين + إدارات عامة ومؤسسات عامة + نقابات وبلديات.	X	X	X	X

¹ - يقصد بـ"صانعي القرار" معالي وزير وسعادة مدير عام وزارة الصناعة أينما ورد التعبير في هذا المستند.

رقم النشاط	النشاط	وصف مقتضب للنشاط	الميزانية الإضافية	النتيجة المتوخاة	الوحدة المسؤولة				
					الفترة الزمنية (2018)	الفصل 1	الفصل 2	الفصل 3	الفصل 4
1.3.1	حثّ المصانع بكل الوسائل المتاحة إيجابياً على تدريب عمّالهم ورفع مستوى خبراتهم.	التواصل مع الصناعيين بشكل مباشر أو عبر جمعية الصناعيين اللبنانيين لتأمين دورات تدريبية للعمال والصناعيين.	لا ميزانية إضافية اليونيدو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	- تأمنت الدورات التدريبية المتوفرة بالتعاون مع اليونيدو والاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD) شاركت المصانع فيها بالتعاون مع جمعية الصناعيين وتعميمها على الصناعيين.	- مصلحة التراخيص جمعية الصناعيين اللبنانيين اليونيدو - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الاتحاد الأوروبي.	X	X	X	X
1.3.2	العمل داخلياً وخارجياً لدعم المصانع المؤهلة والواعدة بالقروض والهبات والتدريب وخلافها وتطوير تجهيزاتها وقدراتها الإنتاجية.	تعميم برامج التمويل والمساعدات التقنية المتوفرة بالتعاون مع جمعية الصناعيين وورش عمل لتوعية الصناعيين حول البرامج المتوفرة	- مؤسسة كفالات - الاتحاد الأوروبي - اليونيدو - مصرف لبنان.	- دراسة أوضاع الإقراض وسبل زيادته وحل المشاكل القائمة.	- صانعو القرار + منسق مشروع اليونيدو - الوزارة. الباحثون الإقتصاديون مصلحة المعلومات الصناعية.	X	X	X	X
1.3.3	تعميم مفهومي التخصصية والتكامل بالإنتاج داخلياً وخارجياً بكل الوسائل المتاحة.	العمل على عقد إجتماعات (B to B) بين رجال أعمال متخصصين في مفهومي التخصصية والتكامل وممثلين من القطاع الصناعي لنقل الخبرات، وإقامة ورش عمل ومؤتمرات وندوات متخصصة وهدافة للتوجيه والتحضير.	لا ميزانية إضافية.	- عقد إجتماعات (B to B) بين رجال أعمال متخصصين في مفهومي التخصصية والتكامل وممثلين من القطاع الصناعي لنقل الخبرات. - عقد ورش عمل ومؤتمرات وندوات متخصصة وهدافة للتوجيه والتحضير.	- المدير العام + مصلحة التراخيص/دائرة المدن والمناطق الصناعية + مصالحة الدراسات الاقتصادية والإينماء الصناعي/دائرة التخطيط والتنمية الصناعية + مصلحة المعلومات الصناعية. البلديات - اتحاد رجال الأعمال اللبنانيين + اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة + النقابات المعنية اليونيدو. جمعية الصناعيين اللبنانيين	X	X	X	X

الفترة الزمنية (2018)				الوحدة المسؤولة (الداخلية والخارجية)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	الميزانية الإضافية (التي تدعو الحاجة إليها من أجل اجتياز المراحل هذا العام)	وصف مقتضب للنشاط (المراحل التي ينبغي اجتيازها هذا العام)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطة الإستراتيجية)
الفصل 4	الفصل 3	الفصل 2	الفصل 1						
X	X	X	X	<ul style="list-style-type: none"> مصلحة الدراسات الاقتصادية (دائرة الحماية والدعم). مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية. وزارات الاقتصاد والتجارة والمالية وإدارة الجمارك وغرف التجارة والصناعة والزراعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين والنقابات. 	<ul style="list-style-type: none"> نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق وزيادة الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ عبر استخدام الوسائل المتاحة وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ. 	- لا ميزانية إضافية	نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق وزيادة الواردات بين الصناعيين اللبنانيين	تكثيف إقامة ورش العمل والمؤتمرات والإجتماعات للخروج بتوصيات ملزمة من شأنها نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق وزيادة الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ والالتزام المشترك بالعمل الجدي والبناء للمنافسة الفاعلة تجاه الصناعات الأجنبية.	1.3.4
X	X	X	X	<ul style="list-style-type: none"> صانعو القرار ودائرة الحماية والدعم. وزارة المالية وإدارة الجمارك ومجلس الوزراء. 	<ul style="list-style-type: none"> التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية وإدارة الجمارك). نشر فوائد هذه التعديلات عبر استخدام الوسائل الإعلامية (مجلة الحدث الصناعي - الدليل الصناعي). 	لا ميزانية إضافية	التواصل مع الإدارات المعنية لتعديل النصوص القانونية المتعلقة برسوم المرفأ والجمارك والضريبة على القيمة المضافة ونشر فوائد هذه التعديلات عبر استخدام الوسائل الإعلامية (مجلة الحدث الصناعي - الدليل الصناعي)	متابعة العمل الحثيث مع النواب أفراداً ولجاناً نيابية لتعديل النصوص القانونية المتعلقة ب: <ul style="list-style-type: none"> رسوم المرفأ (ضمناً قطع غيار الآلات الصناعية والمواد الأولية الصناعية). رسوم الضريبة على القيمة المضافة. رسوم إدارة الجمارك. 	1.3.5
X				<ul style="list-style-type: none"> الوزير/المدير العام دائرة تشجيع الصادرات ودائرة القضايا والدراسات القانونية ودائرة الخدمات الصناعية. مجلس الوزراء ووزارات المالية والاقتصاد والتجارة وإدارة الجمارك. 	<ul style="list-style-type: none"> تم وضع آلية عمل لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل. 	لا ميزانية إضافية	العمل على وضع آلية عمل لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.	تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تجاه أي إجراءات أجنبية غير مناسبة.	1.3.6
X	X	X	X	<ul style="list-style-type: none"> صانعو القرار+ دائرة الحماية والدعم - دائرة الخدمات الصناعية. مجلس الوزراء ووزارات المالية والاقتصاد والتجارة وإدارة الجمارك. 	<ul style="list-style-type: none"> بداية تنفيذ رفع الرسوم بطريقة تدريجية. 	لا ميزانية إضافية	العمل على رفع الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة والمنافسة للسلع الداخلية والبداية بتنفيذ رفع الرسوم بطريقة تدريجية.	العمل حيث يمكن على رفع الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة والمنافسة للسلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم.	1.3.7

الفترة الزمنية (2018)				الوحدة المسؤولة (الداخلية والخارجية)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	الميزانية الإضافية (التي تدعو الحاجة اليها من اجل اجتياز المراحل هذا العام)	وصف مقتضب للنشاط (المراحل التي ينبغي اجتيازها هذا العام)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطة الإستراتيجية)
الفصل 4	الفصل 3	الفصل 2	الفصل 1						
X	X	X	X	- صانعو القرار + مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية - مجلس الوزراء - وزارة المالية - وزارة الاقتصاد والتجارة وإدارة الجمارك.	- العمل تم مع الجهات المعنية في الوزارة لتحديد السلع الواجب فرض إجازات حول إستيرادها - تم التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية) و التعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والجمارك و جمعية الصناعيين اللبنانيين وغرف التجارة والصناعة والزراعة لتنسيق الخطوات اللازمة وفرض الإجازات حيث يجب.	لا ميزانية إضافية	العمل مع الجهات المعنية في الوزارة لتحديد السلع التي يجب فرض إجازات لاستيرادها والتواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية والاقتصاد والتجارة) و التعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والجمارك وجمعية الصناعيين اللبنانيين وغرف التجارة والصناعة والزراعة لتنسيق الخطوات اللازمة وفرض الإجازات حيث يجب	فرض إجازات الاستيراد والتصدير حيث يلزم.	1.3.8
X	X	X	X	مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية/دائرة المواصفات والجودة - دائرة الإحصاءات والمعلومات.	- تحسّن جودة المنتجات اللبنانية.	لا ميزانية إضافية	العمل على تحسين جودة المنتجات اللبنانية.	تكثيف تعريف المواطن على السلع الوطنية وجودتها لرفع حجم استهلاكها وتخفيف استيراد المنتجات المشابهة.	1.3.9
X	X	X	X	- مصلحة الدراسات الاقتصادية والانماء الصناعي/ دائرة التخطيط والتنمية الصناعية - دائرة تشجيع الصادرات - دائرة الإحصاءات والمعلومات. - جمعية الصناعيين اللبنانيين. - وسائل الاعلام والاعلان.	- تحديث الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة باستمرار وتضمينها المعلومات الصناعية الكافية المطلوبة. - التوجيه عبر الصفحة الإلكترونية والمنشورات.	لا ميزانية إضافية	العمل على تحديث الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة باستمرار وتضمينها المعلومات الصناعية الكافية المطلوبة واعتماد التوجيه عبر الصفحة الإلكترونية والمنشورات.	العمل المستمر على استعمال وسائل النشر الخاصة بالوزارة (دليل الصناعات، الأدلة التوجيهية، الصفحة الإلكترونية) وغيرها (أفلام وثائقية، تلفزيون، صحف) والطرق الإعلامية والإعلانية الأخرى للتأثير والتوجيه.	1.3.10

الفترة الزمنية (2018)				الوحدة المسؤولة (الداخلية والخارجية)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	الميزانية الإضافية (التي تدعو الحاجة إليها من أجل اجتياز المراحل هذا العام)	وصف مقتضب للنشاط (المراحل التي ينبغي اجتيازها هذا العام)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطة الإستراتيجية)
الفصل 4	الفصل 3	الفصل 2	الفصل 1						
X	X	X	X	<ul style="list-style-type: none"> - مصلحة المعلومات الصناعية/دائرة الإحصاءات والمعلومات بالتعاون مع التراخيص والشؤون التقنية والخدمات الصناعية والدراسات الاقتصادية. - إدارة الجمارك والإحصاء المركزي وجمعية الصناعيين اللبنانيين. 	<ul style="list-style-type: none"> - تأمين المعلومات الإحصائية بشكل دوري عبر التواصل مع إدارة الجمارك والإحصاء المركزي وجمعية الصناعيين اللبنانيين وتحسنت نوعيتها. - دراسات إحصائية يبني عليها 	لا ميزانية إضافية.	تأمين المعلومات الإحصائية بشكل دوري عبر التواصل مع إدارة الجمارك والإحصاء المركزي وجمعية الصناعيين اللبنانيين وتحسينها.	تأمين الإحصاءات والمعلومات الصناعية وتبويبها للبناء عليها في السياسات والأنشطة والتوجهات.	2.1.1
X				<ul style="list-style-type: none"> - مصلحة الدراسات الاقتصادية والانماء الصناعي/دائرة التخطيط والتنمية الصناعية - مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية/دائرة الجودة والمواصفات. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحسّن جودة العديد من المنتجات اللبنانية. - استمرار عملية إزالة العراقيل التقنية أمام وصول الصادرات اللبنانية إلى الأسواق الأجنبية بالتعاون مع وزارة الخارجية. 	لا ميزانية إضافية	تحسين جودة المنتج اللبناني وإزالة العراقيل التقنية أمام وصول الصادرات اللبنانية إلى الأسواق الأجنبية بالتعاون مع وزارة الخارجية.	تفعيل الإتصال المباشر وغير المباشر مع الجهات المعنية في الداخل والخارج لزيادة التبادلات التجارية وحلّ المشاكل.	2.1.2
X	X	X	X	<ul style="list-style-type: none"> - مصلحة الدراسات الاقتصادية والانماء الصناعي/دائرة التخطيط والتنمية الصناعية - جمعية الصناعيين - إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة - التجمعات الصناعية- النقابات - وسائل إعلام وإعلان - وزارة الخارجية والمغتربين. 	<ul style="list-style-type: none"> - توسّع مضطرد لتوزيع ونشر المواد الإعلانية والإحصائية والإعلامية عبر الإعلام المرئي والمسموع وتركيز الاهتمام المجتمعي على أهمية الصناعة الوطنية. 	لا ميزانية إضافية.	العمل على توزيع ونشر المواد الإعلانية والإحصائية والإعلامية عبر الإعلام المرئي والمسموع.	الترويج الإعلامي والإعلاني عبر تغطية جميع الأنشطة لزيادة الصادرات الصناعية وتشجيع الإستهلاك الأجنبي للمنتجات الوطنية.	2.1.3

رقم النشاط	النشاط	وصف مقتضب للنشاط (المراحل التي ينبغي اجتيازها هذا العام)	الميزانية الإضافية (التي تدعو الحاجة اليها من اجل اجتياز المراحل هذا العام)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	الوحدة المسؤولة (الداخلية والخارجية)	الفترة الزمنية (2018)			
						الفصل 1	الفصل 2	الفصل 3	الفصل 4
2.1.4	تنظيم المعارض داخلياً وخارجياً والمشاركة فيها ضمن منظور متطور هادف ومختص.	العمل على زيادة وجود الجناح اللبناني في المعارض الدولية وزيادة الحوافز لمشاركة الصناعيين فيها من خلال جمعية الصناعيين و المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان (إيدال).	- لا ميزانية إضافية - تمويل خارجي من اليونيدو والاتحاد الأوروبي وجمعية الصناعيين اللبنانيين.	- ازدياد وجود الجناح اللبناني في المعارض الدولية. - ازدياد الحوافز لمشاركة الصناعيين من خلال جمعية الصناعيين وإيدال.	- صانعو القرار + دائرة تشجيع الصادرات + دائرة التخطيط والتنمية الصناعية + دائرة التعاون والعلاقات الصناعية + منسقو المشاريع والبرامج. - وزارة الاقتصاد والتجارة- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية/اليونيدو - جمعية الصناعيين اللبنانيين - الاتحاد الأوروبي/EU.	X	X	X	X
2.1.5	ترسيخ لية التواصل مع البعثات اللبنانية في الخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ومع البعثات الأجنبية العاملة في لبنان والمنظمات الدولية لتسهيل التبادل التجاري والتعريف بالمنتجات اللبنانية وتقريب الصناعيين من رجال الأعمال والتجار.	عقد إجتماعات مع الملحقين اللبنانيين التجاريين في الخارج.	- لا ميزانية إضافية. - تمويل خارجي وتمويل من وزارة الخارجية والمغتربين.	- عقد إجتماعات مع البعثات الدبلوماسية اللبنانية في الخارج. - وزارة الخارجية والمغتربين - الاتحاد الأوروبي - اليونيدو.	- صانعو القرار + دائرة تشجيع الصادرات- دائرة التخطيط والتنمية الصناعية. - وزارة الخارجية والمغتربين - الاتحاد الأوروبي - اليونيدو.	X			
2.2.1	دعم لبيان باك وتوسيع مروحة التعريف به بين الصناعيين.	العمل على زيادة عدد المؤسسات الصناعية التي تستفيد من نشاطات لبيان باك (تدريب- مواصفات- إستشارات، إلخ).	لا ميزانية إضافية	- زيادة عدد المؤسسات الصناعية التي تستفيد من نشاطات لبيان باك (تدريب - مواصفات - إستشارات، إلخ).	- دائرة المواصفات ومراقبة الجودة. - لبيان باك/جمعية الصناعيين اللبنانيين.	X			
2.2.2	حث مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية على تكثيف إصدار المواصفات وتطبيقها لرفع مستوى جدوى الإنتاج الوطني.	المتابعة الدائمة لوضع توصيات لإصدار مواصفات جديدة وقواعد فنية.	لا ميزانية إضافية.	- عملية وضع توصيات لإصدار مواصفات جديدة وقواعد فنية قيد المتابعة.	- دائرة المواصفات ومراقبة الجودة. - مؤسسة المقاييس والمواصفات (لبنون).	X	X	X	X

الفترة الزمنية (2018)				الوحدة المسؤولة (الداخلية والخارجية)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	الميزانية الإضافية (التي تدعو الحاجة اليها من اجل اجتياز المراحل هذا العام)	وصف مقتضب للنشاط (المراحل التي ينبغي اجتيازها هذا العام)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطة الإستراتيجية)
الفصل 4	الفصل 3	الفصل 2	الفصل 1						
X	X	X	X	- صانعو القرار + دائرة المواصفات ومراقبة الجودة - دائرة تشجيع الصادرات - دائرة الحماية والدعم - مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية/ معهد البحوث الصناعية/ جمعية الصناعيين اللبنانيين - غرف التجارة والصناعة والزراعة - وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة العدل.	- وضع توصيات لليبنور ومعهد البحوث الصناعية بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين لتوقيع اتفاقيات جديدة.	لا ميزانية إضافية.	وضع توصيات لليبنور ومعهد البحوث الصناعية بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين لتوقيع اتفاقيات جديدة.	توقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية وشهادات المطابقة.	2.2.3
X	X	X	X	- دائرة التاهيل التقني- دائرة المواصفات ومراقبة الجودة - برنامج الجودة- مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية - معهد البحوث الصناعية.	- ازدياد التواصل مع معهد البحوث الصناعية وليبنور و برنامج الجودة.	لا ميزانية إضافية	العمل على زيادة التواصل مع معهد البحوث الصناعية وليبنور وبرنامج الجودة.	تنظيم ورش عمل مع الشركاء (ليبنور - معهد البحوث الصناعية - برنامج الجودة (QUALEB) + مؤسسات من القطاع الخاص لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات: Mark CE و ISO.	2.2.4
X				- صانعو القرار + دائرة الحماية والدعم - دائرة التخطيط والإنماء الصناعي - دائرة القضايا والدراسات القانونية - وزارة المالية - إدارة الجمارك - مجلس الوزراء - مجلس النواب ولجانه المختصة.	- وافقت الجهات المعنية ووضعت دراسات الجدوى والخطط المؤيدة.	لا ميزانية إضافية.	الإستحصال على موافقة الجهات المعنية ووضع دراسات الجدوى والخطط المؤيدة.	العمل على مشروع قانون بإعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بعد أن استقر تطبيق القانون الإعفاء بنسبة 50 % من الضريبة.	2.3.1
X	X	X	X	- دائرة تشجيع الصادرات + مصلحة الشؤون التقنية. - دائرة الحماية والدعم ودائرة الخدمات الصناعية.	- وضع آليات تعاون وتنسيق وحل مشاكل.	لا ميزانية إضافية	العمل على وضع آليات تعاون وتنسيق وحل مشاكل.	تخفيف إجراءات التصدير بالتعاون مع إدارة الجمارك والوزارات المعنية مباشرة (الإقتصاد والتجارة والصحة والزراعة والبيئة، إلخ).	2.3.2

الفترة الزمنية (2018)				الوحدة المسؤولة (الداخلية والخارجية)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	الميزانية الإضافية (التي تدعو الحاجة إليها من أجل اجتياز المراحل هذا العام)	وصف مقتضب للنشاط (المراحل التي ينبغي اجتيازها هذا العام)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطة الإستراتيجية)
الفصل 4	الفصل 3	الفصل 2	الفصل 1						
X	X	X	X	- صانعو القرار + دائرة الحماية والدعم. - دائرة القضايا والدراسات القانونية. - دائرة التخطيط والإنماء الصناعي. - وزارة المالية - إدارة الجمارك - مجلس الوزراء.	- تفعيل الإتصالات والضغط من أجل المشروع. - المشروع أخذ مجراه القانوني والتواصل مع النواب والكتل النيابية قد تم لإقراره.	لا ميزانية إضافية	تفعيل التواصل مع الجهات المعنية من أجل إقرار مشروع القانون المتعلق بالاعفاء الضريبي وإعطاء المشروع مجراه القانوني والتواصل مع النواب والكتل النيابية لإقراره.	العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بإعفاء المواد الأولية والآلات والمعدات المستوردة للصناعة من الضريبة.	2.3.3
X				- مصلحة التراخيص + دائرة التأهيل التقني + منسقو المشاريع والبرامج - الجامعات - وزارة التربية والتعليم العالي - جمعيات الصناعيين اللبنانيين.	- ارتفاع عدد الطلاب المستفيدين من الآلية.	لا ميزانية إضافية	العمل على زيادة عدد الطلاب المستفيدين من الآلية.	الطلب من أصحاب المصانع استقبال طلاب جامعات ومعاهد فنية من أجل إجراء فترة تمرين ترتبط باختصاصاتهم بالتنسيق مع وزارة الصناعة.	3.1.1
X	X	X	X	- فريق عمل برئاسة سعادة المدير العام. - وزارة التربية والتعليم العالي - الجامعات والمعاهد الفنية - جمعيات الصناعيين اللبنانيين - معهد البحوث الصناعية والمجلس الوطني للبحوث العلمية.	- تفعيل شبكة العلاقات من القطاعين العام والخاص. - تفعيل برنامج ليرا. - وضع الدراسات والأبحاث ونشرها. - الوزارة مركز أبحاث ودراسات وتوجيه.	لا ميزانية إضافية	- إنشاء شبكة علاقات بين القطاعين العام والخاص لتحفيز عوامل الابتكار والتطوير وتفعيل برنامج ليرا. - وضع دراسات وأبحاث. - ورش عمل وندوات ومؤتمرات. - تدريب ومواكبة.	إيجاد شبكة تواصل فاعل وتعاون بين الجهات المعنية لتحفيز عوامل الابتكار والتطوير (وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات والمعاهد الفنية جمعيات الصناعيين ومعهد البحوث الصناعية والمجلس الوطني للبحوث العلمية).	3.1.2
X	X	X	X	- صانعو القرار + دائرة الحماية والدعم - دائرة القضايا والدراسات القانونية - وزارة المالية - إدارة الجمارك - مجلس الوزراء - مجلس النواب ولجانه المختصة.	- ممارسة الضغط ومتابعة المسار القانوني لإقرار المشروع.	لا ميزانية إضافية	متابعة العمل مع الجهات المعنية لإقرار مشروع القانون لحسم نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل (Lobbying) ومتابعة المسار القانوني لإقرار المشروع.	السعي لإقرار مشروع القانون الرامي إلى تعديل المادة 5 مكرّر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل.	3.1.3

رقم النشاط	النشاط	وصف مقتضب للنشاط (المراحل التي ينبغي اجتيازها هذا العام)	الميزانية الإضافية (التي تدعو الحاجة إليها من أجل اجتياز المراحل هذا العام)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	الوحدة المسؤولة (الداخلية والخارجية)				
					الفصل 1	الفصل 2	الفصل 3	الفصل 4	
3.1.4	تفعيل العمل باتفاقيات التعاون الموقعة بين وزارتي الصناعة والتربية والتعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين لتقريب المناهج والبرامج التعليمية من الحاجات التصنيعية ولإيجاد بدائل وطرق إنتاج جديدة ومتطورة وذلك من خلال: • قيام الصناعيين بزيارات إلى المعاهد والجامعات. • استقبال الطلاب من مختلف المستويات في المصانع لتعريفهم بالصناعة الوطنية. • كسر حاجز الرفض والعدائية بين المجتمع اللبناني والصناعة الوطنية. • ربط استهلاك المنتجات المحلية بالإلتناء الوطني.	إقامة ورش عمل وندوات ومعارض صناعية في المعاهد والمدارس في مختلف الأراضي اللبنانية وتأمين فرص عمل للخريجين.	- لا ميزانية إضافية - تمويل خارجي من وزارة التربية والجامعات ومعهد البحوث الصناعية وجمعية الصناعيين اللبنانيين.	- إقامة ورش عمل وندوات ومعارض صناعية في المعاهد والمدارس في مختلف الأراضي اللبنانية. - فرص عمل للخريجين تآمنت	- صانعو القرار + دائرة التأهيل التقني - دائرة تشجيع الصادرات - دائرة التخطيط والتنمية الصناعية - دائرة القضايا والدراسات القانونية. - جمعية الصناعيين اللبنانيين - وزارة التربية والتعليم العالي - الجامعات.	X	X	X	X
3.2.1	عقد اجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية لدعم أصحاب الابتكارات في الميادين التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي وتكنولوجيا المعلومات (وزارة الاتصالات - (SouthBic - Berytech – BIAT).	العمل على زيادة عدد الشركات الناشئة في الحاضنات وترسيخ مفاهيم الإبداع والتخصصية.	لا ميزانية إضافية	- إزدياد عدد الشركات الناشئة في الحاضنات. - ترسيخ مفاهيم الإبداع والتخصصية.	- صانعو القرار + منسق اليونيدو + مصلحة المعلومات الصناعية + مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية - وزارة الاتصالات - Berytech - BIAT.	X	X	X	X
3.2.2	تطوير بنود مشاريع الإتفاقيات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات بالإشتراك مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطبيق أفضل الأبحاث في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو، الميكاترونيكس، الصناعات الغذائية، الأدوية، البرمجة، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلات الصناعية، المنتجات التجميلية والعمور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية والصناعات التدويرية، الخ.	تقديم حوافز للكفاءات لتنفيذ إختراعات جديدة وتأمين جهات داعمة لمساعدة المبتكرين على تطبيق إبتكاراتهم الجديدة، وإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات.	- لا ميزانية إضافية - تمويل خارجي من وزارة التربية والجامعات وجمعية الصناعيين اللبنانيين ومعهد البحوث الصناعية.	- تقديم حوافز للكفاءات لتنفيذ إختراعات جديدة. - تأمين جهات داعمة لمساعدة المبتكرين على تطبيق إبتكاراتهم الجديدة وإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات.	- صانعو القرار + دائرة تشجيع الصادرات + دائرة القضايا والدراسات القانونية + الدوائر المختصة كالمواصفات ومراقبة الجودة + الترخيص. - الجامعات - وزارة التربية - جمعية الصناعيين اللبنانيين ومعهد البحوث الصناعية.	X	X	X	X

الفترة الزمنية (2018)				الوحدة المسؤولة (الداخلية والخارجية)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	الميزانية الإضافية (التي تدعو الحاجة اليها من اجل اجتياز المراحل هذا العام)	وصف مقتضب للنشاط (المراحل التي ينبغي اجتيازها هذا العام)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطة الإستراتيجية)
الفصل 4	الفصل 3	الفصل 2	الفصل 1						
X	X	X	X	صانعو القرار بالتعاون مع الجامعات- وزارة التربية- جمعية الصناعيين اللبنانيين- معهد البحوث الصناعية.	- إطلاق مشاريع بحث علمي جديدة ذات قيمة مضافة للقطاع الصناعي، وإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات.	لا ميزانية إضافية	تأمين حوافز لأساتذة وطلاب الجامعات لزيادة الأبحاث العلمية في القطاع الصناعي، وإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات.	تشجيع البحث العلمي في المجالات الصناعية وتعميمه بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات المعنية داخل لبنان وخارجه.	3.2.3

2. خطة العمل – تقييم سنة 2018

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطة الإستراتيجية)		(بحلول نهاية السنة)	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
1.1.1	تبسيط إجراءات الترخيص الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقوننة أوضاعها وتوجيهها بالتعاون مع الشركاء (وزارات البيئة والصحة العامة والزراعة والأشغال العامة/التنظيم المدني والشؤون الإجتماعية، ونقابة الحرفيين، وجمعية الصناعيين اللبنانيين، وغرف التجارة والصناعة والزراعة).	<ul style="list-style-type: none"> - إقرار مشروع تعديل المرسوم رقم 8018 و المرسوم رقم 5243 لتبسيط إجراءات التراخيص. - تعميم مضمون المرسوم رقم 8018 و المرسوم رقم 5243 عبر الوسائل الإعلامية المتاحة. 		
1.1.2	إطلاق ومتابعة مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية والحكومات الأجنبية والبنك الدولي والبنوك الأوروبية والإتحاد الأوروبي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي ولتقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة).	<ul style="list-style-type: none"> - إقامة مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية والحكومات الأجنبية والبنك الدولي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي. - تقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة). 		
1.1.3	مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية لا سيما تكنولوجيا المعلومات، الأعشاب ولوحات التحكم الإلكتروني وتعميمها تبعاً على قطاعات أخرى.	<ul style="list-style-type: none"> - إقرار مسودة القرار. - بداية التنفيذ الفعلي للمشروع. 		
1.1.4	إقرار مشروع قانون الدمج بين المصانع ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسع والتكامل من أجل تفعيل المرسوم المتعلق بالتحسين العقاري وتخفيض نسبة الضريبة (من 10 إلى أقل من 5% بأقل تقدير) لتخفيف العبء على الصناعيين.	<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ مشروع القانون وإنجاز المراسلات اللازمة. - تعميم القانون عبر الوسائل الإعلامية المتاحة. 		

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطّة الإستراتيجية)
		<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ الدراسات الهندسية لإنشاء المناطق الصناعية المقترحة عبر اليونيدو وبداية العمل على بناء المناطق الصناعية. - بداية عملية انضمام الشركات إلى المناطق الصناعية 	<p>رفع مستوى دائرة المدن والمناطق الصناعية في الوزارة إلى مصلحة وتعزيز دورها وإنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة المقترحة (بعلبك - تريل - جليلية و/أو غيرها والمتمين بتمويل من هولندا وبالتعاون مع اليونيدو.</p>	1.2.1
		<ul style="list-style-type: none"> - الحصول على تمويل لتنفيذ مشاريع بهدف تطوير البنى التحتية بالتعاون مع الجهات المعنية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية. 	<p>عقد اجتماعات دورية مع الإدارات والجهات المعنية (إدارات عامة ومؤسسات عامة ونقابات وبلديات) لتطوير البنى التحتية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية.</p>	1.2.2
		<ul style="list-style-type: none"> - تأمنت الدورات التدريبية المتوفرة بالتعاون مع اليونيدو والاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD) شاركت المصانع فيها بالتعاون مع جمعية الصناعيين وتعميمها على الصناعيين. 	<p>حثّ المصانع بكل الوسائل المتاحة إيجابياً على تدريب عمّالهم ورفع مستوى خبراتهم.</p>	1.3.1
		<ul style="list-style-type: none"> - دراسة أوضاع الإقراض وسبل زيادته وحل المشاكل القائمة. 	<p>العمل داخلياً وخارجياً لدعم المصانع المؤهلة والواعدة بالفروض والهبات والتدريب وخلافها وتطوير تجهيزاتها وقدراتها الإنتاجية.</p>	1.3.2
		<ul style="list-style-type: none"> - عقد اجتماعات (B To B) بين رجال أعمال متخصصين في مفهومي التخصصية والتكامل وممثلين من القطاع الصناعي لنقل الخبرات. - عقد ورش عمل ومؤتمرات وندوات متخصصة وهدافة للتوجيه والتحضير. 	<p>تعميم مفهومي التخصصية والتكامل بالإنتاج داخلياً وخارجياً بكل الوسائل المتاحة.</p>	1.3.3
		<ul style="list-style-type: none"> - نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ عبر استخدام الوسائل المتاحة وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ. 	<p>تكثيف إقامة ورش العمل والمؤتمرات والاجتماعات للخروج بتوصيات ملزمة من شأنها نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ والالتزام المشترك بالعمل الجدي والبناء للمنافسة الفاعلة تجاه الصناعات الأجنبية.</p>	1.3.4

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطّة الإستراتيجية)
		<ul style="list-style-type: none"> - التوصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية وإدارة الجمارك). - نشر فوائد هذه التعديلات عبر استخدام الوسائل الإعلامية (مجلة الحدث الصناعي - الدليل الصناعي). 	<p>متابعة العمل الحثيث مع النواب أفراداً ولجاناً نيابية لتعديل النصوص القانونية المتعلقة بـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> - رسوم المرفأ (ضمناً قطع غيار الآلات الصناعية والمواد الأولية الصناعية). - رسوم الضريبة على القيمة المضافة. - رسوم إدارة الجمارك. 	1.3.5
		<ul style="list-style-type: none"> - تم وضع آلية عمل لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل. 	<p>تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تجاه أي إجراءات أجنبية غير مناسبة.</p>	1.3.6
		<ul style="list-style-type: none"> - بداية تنفيذ رفع الرسوم بطريقة تدريجية. 	<p>العمل حيث يمكن على رفع الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة والمنافسة للسلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم.</p>	1.3.7
		<ul style="list-style-type: none"> - العمل تم مع الجهات المعنية في الوزارة لتحديد السلع الواجب فرض إجازات حول إستيرادها - تم التوصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية) والتعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة والجمارك وجمعية الصناعيين اللبنانيين وغرف التجارة والصناعة والزراعة لتنسيق الخطوات اللازمة وفرض الإجازات حيث يجب. 	<p>فرض إجازات الإستيراد والتصدير حيث يلزم.</p>	1.3.8
		<ul style="list-style-type: none"> - تحسّن جودة المنتجات اللبنانية. 	<p>تكثيف تعريف المواطن على السلع الوطنية وجودتها لرفع حجم استهلاكها وتخفيف استيراد المنتجات المشابهة.</p>	1.3.9
		<ul style="list-style-type: none"> - تحديث الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة باستمرار وتضمينها المعلومات الصناعية الكافية المطلوبة. - التوجيه عبر الصفحة الإلكترونية والمنشورات. 	<p>العمل المستمر على استعمال وسائل النشر الخاصة بالوزارة (دليل الصناعات، الأدلة التوجيهية، الصفحة الإلكترونية) وغيرها (أفلام وثائقية، تلفزيون، صحف) والطرق الإعلامية والإعلانية الأخرى للتأثير والتوجيه.</p>	1.3.10

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطّة الإستراتيجية)
		<ul style="list-style-type: none"> - تأمين المعلومات الإحصائية بشكل دوري عبر التواصل مع إدارة الجمارك والإحصاء المركزي وجمعية الصناعيين اللبنانيين وتحسنت نوعيتها. - دراسات إحصائية يبني عليها 	تأمين الإحصاءات والمعلومات الصناعية وتويميها للبناء عليها في السياسات والأنشطة والتوجهات.	2.1.1
		<ul style="list-style-type: none"> - تحسّن جودة العديد من المنتجات اللبنانية. - استمرار عملية إزالة العراقيل التقنية أمام وصول الصادرات اللبنانية إلى الأسواق الأجنبية بالتعاون مع وزارة الخارجية. 	تفعيل الإتصال المباشر وغير المباشر مع الجهات المعنية في الداخل والخارج لزيادة التبادلات التجارية وحلّ المشاكل.	2.1.2
		<ul style="list-style-type: none"> - توسّع مضطرد لتوزيع ونشر المواد الإعلانية والإحصائية والإعلامية عبر الإعلام المرئي والمسموع وتركيز الاهتمام المجتمعي على أهمية الصناعة الوطنية. 	الترويج الإعلامي والإعلاني عبر تغطية جميع الأنشطة لزيادة الصادرات الصناعية وتشجيع المستهلك الأجنبي للمنتجات الوطنية.	2.1.3
		<ul style="list-style-type: none"> - ازدياد وجود الجناح اللبناني في المعارض الدولية. - ازدياد الحوافز لمشاركة الصناعيين من خلال جمعية الصناعيين وإبدال. 	تنظيم المعارض داخلياً وخارجياً والمشاركة فيها ضمن منظور منطوّر هادف ومتخصّص.	2.1.4
		<ul style="list-style-type: none"> - عقد إجتماعات مع البعثات الدبلوماسية اللبنانية في الخارج. 	ترسيخ آلية التواصل مع البعثات اللبنانية في الخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ومع البعثات الأجنبية العاملة في لبنان والمنظمات الدولية لتسهيل التبادل التجاري والتعريف بالمنتجات اللبنانية وتقريب الصناعيين من رجال الأعمال والتجار.	2.1.5
		<ul style="list-style-type: none"> - زيادة عدد المؤسسات الصناعية التي تستفيد من نشاطات لبيان باك (تدريب - مواصفات - إستشارات، إلخ). 	دعم لبيان باك وتوسيع مروحة التعريف به بين الصناعيين.	2.2.1
		<ul style="list-style-type: none"> - عملية وضع توصيات لإصدار مواصفات جديدة وقواعد فنية قيد المتابعة. 	حثّ مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية على تكثيف إصدار المواصفات وتطبيقها لرفع مستوى جدوى الإنتاج الوطني.	2.2.2

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
2.2.3	توقيع مذكرات التفاهم والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية وشهادات المطابقة.	- وضع توصيات للبينور ومعهد البحوث الصناعية بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين لتوقيع إتفاقيات جديدة.		
2.2.4	تنظيم ورش عمل مع الشركاء (لبيبور - معهد البحوث الصناعية - برنامج الجودة (QUALEB) + مؤسسات من القطاع الخاص لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات: Mark CE و ISO.	- ازدياد التواصل مع معهد البحوث الصناعية ولبيبور و برنامج الجودة.		
2.3.1	العمل على مشروع قانون بإعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بعد أن استقر تطبيق القانون الإعفاء بنسبة 50 % من الضريبة.	- وافقت الجهات المعنية ووضعت دراسات الجدوى والخطط المؤيدة.		
2.3.2	تخفيف إجراءات التصدير بالتعاون مع إدارة الجمارك والوزارات المعنية مباشرة (الإقتصاد والتجارة والصحة والزراعة والبيئة، إلخ).	- وضع آليات تعاون وتنسيق وحل مشاكل.		
2.3.3	العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بإعفاء المواد الأولية والآلات والمعدات المستوردة للصناعة من الضريبة.	- تفعيل الإتصالات والضغط من أجل المشروع. - المشروع أخذ مجراه القانوني والتواصل مع النواب والكتل النيابية قد تم لإقراره		
3.1.1	الطلب من أصحاب المصانع استقبال طلاب جامعات ومعاهد فنية من أجل إجراء تمرين ترتبط باختصاصاتهم بالتنسيق مع وزارة الصناعة.	- ارتفاع عدد الطلاب المستفيدين من الآلية.		
3.1.2	إيجاد شبكة تواصل فاعل وتعاون بين الجهات المعنية لتحفيز عوامل الابتكار والتطوير (وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات والمعاهد الفنية جمعوية الصناعيين ومعهد البحوث الصناعية والمجلس الوطني للبحوث العلمية).	- تفعيل شبكة العلاقات من القطاعين العام والخاص. - تفعيل برنامج ليبرا. - وضع الدراسات والأبحاث ونشرها. - الوزارة مركز أبحاث ودراسات وتوجيه.		
3.1.3	السعي لإقرار مشروع القانون الرامي إلى تعديل المادة 5 مكرّر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل.	- ممارسة الضغط ومتابعة المسار القانوني لإقرار المشروع.		

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة (بحلول نهاية السنة)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطّة الإستراتيجية)
		<ul style="list-style-type: none"> - إقامة ورش عمل وندوات ومعارض صناعية في المعاهد والمدارس في مختلف الأراضي اللبنانية. - فرص عمل للخريجين تاملت 	<p>تفعيل العمل بإتفاقية التعاون الموقعة بين وزارتي الصناعة والتربية والتعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين لتقريب المناهج والبرامج التعليمية من الحاجات التصنيعية وإيجاد بدائل وطرق إنتاج جديدة ومتطورة وذلك من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قيام الصناعيين بزيارات إلى المعاهد والجامعات. • استقبال الطلاب من مختلف المستويات في المصانع لتعريفهم بالصناعة الوطنية. • كسر حاجز الرفض والعدائية بين المجتمع اللبناني والصناعة الوطنية. • ربط استهلاك المنتجات المحلية بالإنتماء الوطني. 	3.1.4
		<ul style="list-style-type: none"> - إزدياد عدد الشركات الناشئة في الحاضنات. - ترسخ مفاهيم الإبداع والتخصّصية. 	<p>عقد إجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية لدعم أصحاب الابتكارات في الميادين التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي وتكنولوجيا المعلومات (وزارة الاتصالات - SouthBic- Berytech – BIAT).</p>	3.2.1
		<ul style="list-style-type: none"> - تقديم حوافز للكفاءات لتنفيذ إختراعات جديدة. - تأمين جهات داعمة لمساعدة المبتكرين على تطبيق إبتكاراتهم الجديدة وإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات. 	<p>تطوير بنود مشاريع الإتفاقيات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات بالإشتراك مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطبيق أفضل الأبحاث في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو، الميكاترونكس، الصناعات الغذائية، الأدوية، البرمجة، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلات الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية والصناعات التدويرية، إلخ.</p>	3.2.2
		<ul style="list-style-type: none"> - إطلاق مشاريع بحث علمي جديدة ذات قيمة مضافة للقطاع الصناعي، وإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات. 	<p>تشجيع البحث العلمي في المجالات الصناعية وتعميمه بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات المعنية داخل لبنان وخارجه.</p>	3.2.3